دخول المذهب المالكي إلى الأندلس

"وعوامل انتشاره فيها"

صفي الدين محي الدين
أستاذ مساعد قسم "ب"
جامعة معسكر
الجمهورية الجزائرية

مقدمة

عرفت الأندلس ، بعد افتتاحها ، انتشار المذهب الأوزاعي ، نسبة إلى صاحبه عبد الرحمان بن عمرو بن يحمد من قبيلة أوزاع[١] (٨٨-١٥٧هـ/ ٧٠٧- ٧٧٤م)[٢] ، إذ كانت الفتيا بالأندلس تدور برأيه ، ويعود ذلك إلى أسباب أبرزها:

- عِظم أمر الأوزاعي في الشام ، بحيث كان أمره في الشاميين أعز من أمر السلطان[٣] ، ولأن غالبية العرب الذين شاركوا في فتح الأندلس والذين استوطنوها فيما بعد ، كانوا من الشاميين فإنهم أدخلوا معهم هذا المذهب.

- تبني الحكام الأمويين في الأندلس للمذهب الأوزاعي ، وبخاصة عبد الرحمان بن معاوية الملقب بالداخل (حكم ١٣٨- ١٧٢هـ/ ٧٥٦-٧٨٨م) وابنه هشام الملقب بالرضا (حكم ١٧٢- ١٨٠هـ/ ٧٨٨-٧٩٦م)[٤] ، فأصبح المذهب الأوزاعي في عهدهما المذهب الرسمي للأندلس.

ولكن مع نهاية القرن الثاني وبداية الثالث الهجريين/ نهاية الثامن وبداية التاسع الميلاديين تراجع مذهب الأوزاعي تاركًا المجال للمذهب المالكي الذي انتشر في أرجاء الأندلس كلها. وهنا تبرز أمام الباحث إشكاليتان هما: مَن أدخل المذهب المالكي إلى الأندلس ؟ ومتى ؟ وما هي أهم العوامل التي ساعدته على الانتشار في الأندلس ؟ وسنحاول من خلال هذا العرض الإجابة على هاتين الإشكاليتين اعتمادًا على الإشارات التي وردت في المصادر.

تختلف المصادر التاريخية حول تحديد شخصية الفقيه الذي أدخل المذهب المالكي إلى الأندلس ، والفترة التي تم فيها ذلك ، فالمستشرق الإسباني أنجل جنثالث بالنثيا يرى أن مسألة تحديد من أدخل المذهب المالكي إلى الأندلس تبقى غامضة[٥] ، ويسانده في ذلك إحسان عباس الذي يقر بصعوبة تحديد الفقيه الذي أدخل المذهب المالكي إلى الأندلس[٦] ، إلا أن الأمر يتأرجح بين فقيهين اثنين هما الغازي أو الغاز بن قيس (ت ١٩٩ هـ/ ٨١٤م)،[٧] وزياد بن عبد الرحمان المعروف بشبطون (ت سنة ٢٠٤هـ/ ٨١٩م)[٨]. ومن خلال قراءة متأنية لمجموعة من النصوص التراجمية والتاريخية ، يصبح بإمكاننا استجلاء الأمر ولو جزئيًا ، بعرض عدد من الاستنتاجات والقرائن والمتمثلة في:

- أن الغازي بن قيس اكتفى بإدخال الموطأ في صورته الأولى ، أي عندما كان الإمام مالك معتكفا على تأليفه[٩] ، ذلك لأن رحلة هذا الفقيه إلى المشرق وأخذه عن الإمام مالك تمت في صدر إمارة عبد الرحمان الداخل[١٠] أي في نهاية الثلاثينات وبداية الأربعينات من القرن الثاني الهجري ، ثم عاد إلى الأندلس في أيام نفس الأمير[١١].
- أن الغازي بن قيس أخذ ، أثناء تواجده في المشرق ، عن الأوزاعي (ت ١٥٧هـ/ ٧٧٤م)، وعن عبد الملك بن جريج (٨٠ – ١٥٠هـ/ ٦٩٩ – ٧٦٧م)[١٢] ، مما يدل على أنه عاد إلى الأندلس قبل سنة ١٥٠هـ/ ٧٦٧م ، أي قبل وفاة ابن جريج الذي يعتبر أحد شيوخه.
- أن مالك بن أنس انتهى من تأليف الموطأ بعد وفاة الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور (حكم بين ١٣٦ و ١٥٨هـ/ ٧٥٤ – ٧٧٥م)[١٣].
- أن الإمام مالك بن أنس ظل يتعهد كتابه الموطأ بالتنقيح والتهذيب والتحري طيلة أربعين سنة إلى غاية وفاته سنة ١٧٩هـ/ ٧٩٥م.[١٤]

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:
صفي الدين محي الدين ، دخول المذهب المالكي إلى الأندلس وعوامل انتشاره فيها.- دورية كان التاريخية.- العدد الثالث عشر ؛ سبتمبر ٢٠١١. ص ٩١ – ٩٥.
(www.historicalkan.co.nr)

وبذلك يمكن القول ؛ بأن الغازي بن قيس أدخل إلى الأندلس كتاب الموطأ في صورته الأولى ، وذلك قبل سنة ١٥٠هـ/ ٧٦٧م ، أي قبل أن يتولاه الإمام مالك بالتهذيب والتنقيح. أما بشأن زياد شبطون فتتفق المصادر على أنه أدخل موطأ مالك مثقفا[١٥] ومكملا ومتقنا بالسماع[١٦] ، ولم يكتف بذلك ، بل أدخل أيضًا علم السنن ومسائل الحلال والحرام ووجوه الفقه والأحكام[١٧] ، أي أنه أخل الفقه المالكي[١٨] ، ولقب بفقيه الأندلس[١٩] ، ومفتي الأندلس.[٢٠]

مما سبق يمكننا أن نقول بأن الغازي بن قيس اكتفى بإدخال موطأ مالك في صورته الأولى ، غير المنقحة ، أما شبطون فقد أدخل الموطأ كاملا منقحا ، لا يختلف عن الموطأ الذي رواه يحيى بن يحيى الليثي (توفي سنة ٢٣٤هـ/ ٨٤٨م)[٢١] عن مالك ، والدليل على ذلك أن يحيى المذكور شك في سماع بعض أبواب في كتاب الإعتكاف من الموطأ ، فأثبت روايته فيها عن زياد شبطون[٢٢] ، مع العلم أن رواية يحيى بن يحيى للموطأ ، تعتبر إلى حد الآن ، إحدى أشهر الروايات.

ومن خلال هذه المعطيات ، نخلص إلى القول بأن ما قام به شبطون كان مكملا لما قام به ابن قيس ، إذ يرجع الفضل إلى هذا الأخير في إدخال الموطأ إلى الأندلس ، وتعريف الأندلسيين به ، بحيث أقرأه لعدد من الطلبة الذين كانوا يتحولقون حوله[٢٣] ، ومن المحتمل أن يكون شبطون أحدهم ، لأن أهل الأندلس تعودوا على أخذ الموطأ في بلدهم قبل التوجه نحو إفريقية أو المشرق.

أما دخول المذهب المالكي إلى الأندلس ، فقد تم بطرقة تدريجية منذ إدخال الغازي بن قيس للموطأ قبل سنة ١٥٠هـ/ ٧٦٧م ، أي أثناء حكم الأمير عبد الرحمان بن معاوية ، كما رحل عدد من الفقهاء الذين إلى المشرق وأخذوا عن مالك وغيره ، وعادوا إلى الأندلس بعلم غزير ، وعملوا على نشر المذهب المالكي ، نذكر منهم ، إضافة إلى الغازي بن قيس وزياد شبطون ، محمد بن يحيى السبئي[٢٤] ، وحفص بن عبد السلام السرقسطي (ت قريبا من ٢٠٠هـ/ ٨١٥م)[٢٥] ، وأخاه حسان بن حفص[٢٦] ، وسعيد بن عبدوس (ت ١٨٠هـ/ ٧٩٦م)[٢٧] ، وسعيد بن أبي هند يكنى أبا عثمان[٢٨].

وفي عهد الأمير الحكم الربضي (حكم ١٨٠-٢٠٦هـ/ ٧٩٦-٨٢٢م) تحولت الفتيا إلى المذهب المالكي[٢٩] ، وتحديدًا بعد هيج الربض سنة ٢٠٣هـ/ ٨١٩م[٣٠] ، فأصبح بذلك المذهب المالكي هو المذهب الرسمي للدولة في الأندلس ، ويعود الفضل في ذلك إلى يحيى بن يحيى الليثي[٣١] الذي جلس لتدريس الفقه المالكي ونشره في أوساط طلبة العلم ، ولمنصبه كمستشار للأمير الحكم فيما يخص تولية القضاة.

فهذه الجلة من الفقهاء الذين تتلمذوا على يد الإمام مالك ، عملوا على نشر المذهب المالكي في الأندلس مستفيدين من عدة عوامل سهلت عليهم هذه المهمة ، ولعل أبرز هذه العوامل ما يلي: يذكر ابن خلدون في مقدمته سببين لانتشار المذهب المالكي في المغرب والأندلس ، فيقول متحدثًا عن أهل المغرب والأندلس: « لما أن رحلتهم كانت غالبا إلى الحجاز وهو منتهى سفرهم ، والمدينة يومئذ دار العلم ومنها خرج إلى العراق ، ولم يكن العراق في طريقهم ، فاقتصروا عن الأخذ عن علماء المدينة وشيخهم وإمامهم يومئذ مالك وشيوخه من قبله وتلميذه من بعده ، فرجع إليه أهل المغرب والأندلس وقلدوه دون غيره ممن لم تصل إليهم طرقته ، وأيضا فالبداوة كانت غالبة على أهل المغرب والأندلس ولم يكونوا يعانون الحضارة التي كانت لأهل العراق ، فكانوا إلى أهل الحجاز أميل لمناسبة البداوة ».[٣٢] ابن خلدون يشير هنا إلى سببين اعتبرهما رئيسين ، ذلك لأنه خصهما بالذكر دون غيرهما من الأسباب: السبب الأول: ويتمثل في انتشار المدارس الفقهية المالكية على طريق الحجاج المغاربة والأندلسيين ، وبخاصةً مدرسة القيروان التي كان من أبرز فقهائها الذين عملوا على نشر المذهب المالكي ، أسد بن الفرات (١٤٥-٢١٤هـ/ ٧٦٢-٨٢٩م)[٣٣] ، وأبو سعيد سحنون التنوخي (١٦٠-٢٤٠هـ/٧٧٧-٨٥٤م) ، صاحب أشهر مدونة في الفقه المالكي في الغرب الإسلامي[٣٤] وغيرهما ، ومدرسة مصر التي كانت تضم جلة من الفقهاء ، أبرزهم عبد الله بن وهب القريشي (١٢٥-١٩٧هـ/٧٤٣-٨١٣م) ، جمع بين الفقه والحديث وله عدة مؤلفات[٣٥] وعبد الرحمان بن القاسم العتقي (١٣٢-١٩١هـ/ ٧٥٠-٨٠٦م) من أجل أعماله تأليفه للمدونة التي أصبحت مرجعًا رئيسًا لكل من يريد أن يتفقه في المالكية[٣٦] ، وأبو عمرو أشهب بن عبد العزيز (١٤٥-٢٠٤هـ/ ٧٦٢-٨١٩م) فقيه الديار المصرية في عهده[٣٧] وغيرهم.

فقد كان المغاربة والأندلسيون ، وهم في طريقهم نحو البقاع المقدسة لأداء فريضة الحج ، يمرون بالقيروان ومصر فيحتكون بالفقهاء المالكية في هاتين الحاضرتين فيتأثرون بهم ، ثم يصلون إلى الحجاز التي كان يسيطر عليها الإمام مالك ثم تلاميذه من بعده ، وهذا كله في غياب أية منافسة من المذاهب السنية الأخرى التي كانت بعيدة عن طريق الحجيج المغاربة والأندلسيين ، وإلى ذلك يشير المقدسي بقوله :«... ألا ترى أن الأوزاعي كان من أئمة الفقه وقد بطل مذهبه لهذا المعنى ، فلوكانا على سابلة الحاج لنقل مذهبيهما أهل الشرق والغرب...[٣٨] » ، وهذا العامل كان له أبلغ الأثر في انتشار المذهب المالكي في الأندلس.

ومن الأندلسيين الذين اغتنموا فرصة التوجه إلى الحج للتفقه في المذهب المالكي ، نذكر ابن الجنازة إسماعيل بن سعيد[٣٩] الذي أخذ دروسا في الفقه المالكي في مصر وفي القيروان ، وأحمد بن سعيد بن حزم[٤٠] الذي تشرب بالمذهب المالكي في مكة وفي مصر وفي القيروان ، وعاد إلى الأندلس بعلم غزير ، وأحمد بن محمد بن هارون الأنصاري[٤١] الذي سمع بمكة وبمصر وبالقيروان ، وغير هؤلاء كثير.

السبب الثاني: الذي يسوقه ابن خلدون هو التماثل الذي كان بين سكان الحجاز من جهة والمجتمع المغربي والأندلسي من جهة أخرى آنذاك ، إذ كان يطغى على هذه المجتمعات ، من وجهة نظر هذا العالم ، الطابع البدوي الذي سهل انتقال المذهب المالكي إلى المغرب والأندلس.

فهذا الطرح ، إن كان ينطبق على المغرب ، فإنه حتما لا ينطبق على الأندلس التي كان لها نصيبها من التحضر ، إذ شهدت قيام حضارات عديدة أبرزها الحضارة القوطية ، التي ورث المسلمون جزءًا هامًا منها ، كما أن مؤسسي الدولة الأموية هناك لم يكونوا بدوًا ، بل كانوا أصحاب حضارة راقية في المشرق ، نقلوا معهم إلى الأندلس بعضًا من مظاهرها ، كما لا ينطبق ذلك على مصر مهد الحضارة الفرعونية والحضارة القبطية ، فلا يمكن بحال من الأحوال القول بأن البداوة عمل من عوامل انتشار المذهب المالكي.

وجاء في رسائل ابن حزم[٤٢] ما يلي: « مذهبان انتشرا في بدء أمرهما بالرياسة والسلطان: مذهب أبي حنيفة: فإنه لما ولي قضاء القضاة أبو يوسف كانت القضاة من قبله ، فكان لا يولي قضاء البلاد

من أقصى المشرق إلى أقصى أعمال إفريقية إلا أصحابه والمنتمين إلى مذهبه ، ومذهب مالك بن أنس عندنا فإن يحيى بن يحيى كان مكينا عند السلطان ، مقبول القول في القضاة ، فكان لا يلي قاض في أقطارنا إلا بمشورته واختياره ، ولا يشير إلا بأصحابه ومن كان على مذهبه ، والناس سراع إلى الدنيا والرياسة ، فأقبلوا على ما يرجون بلوغ أغراضهم به ، على أن يحيى بن يحيى لم يل قضاء قط ولا أجاب إليه ، وكان ذلك زائدا في جلالته عندهم ، وداعيا إلى قبول رأيه عندهم...».[٤٣]

يشير ابن حزم في هذا النص إلى سببين هامين ، أولهما سَمْت الفقهاء المالكية وزهدهم في المناصب التي كانت تعرض عليهم ، مما زاد من قبول هؤلاء الفقهاء لدى الحكام الذين تقربوا منهم واتخذوهم مستشارين ، وهذا زياد شبطون الذي رفض تولي القضاء في عهد الأمير هشام الرضا ، فأعجب هذا الأخير به وقال:« لَيْتَ النَّاس كزِيَادٍ ، حتَّى أُكفى حب أهْل الرَّغبَة في الدنْيا»[٤٤] ويحيى بن يحيى الليثي الذي كان يشاوره الأمير الحكم بن هشام في تولية القضاة.

وربما عاد عزوف هؤلاء الفقهاء عن تولي القضاء إلى تأسيهم بشيخهم مالك بن أنس ، الذي رفض تولي أي منصب للعباسيين ، وذلك ما زاد من إجلال الخاصة والعامة له ، إلا أن بعضهم كانت له حظوة لدى حكام الأندلس. ففي عهد الأمير الحكم بن هشام كان القضاة لا يُعينون ولا يُقالون إلا بمشورة يحيى بن يحيى الليثي.

والسبب الثاني ، حسب ابن حزم ، هو تولي عدد من فقهاء المالكية خطة القضاء ، التي تأتي ، من حيث الأهمية ، في الدرجة الثانية بعد الإمارة[٤٥] ، إضافة إلى أهميتها الدينية ، فالقاضي يبت في القضايا والنوازل التي تعرض عليه وفق المذهب الذي يتبعه ، وهو بذلك يفرض على الناس ، بطريقة أو بأخرى ، إتباع مذهبه.[٤٦]

إلى جانب ذلك ، هناك عوامل أخرى كان لها دورها في انتشار المذهب المالكي في الأندلس ، نوجزها فيما يلي:

- ثناء الإمام مالك على الحكام الأمويين في الأندلس ، وبخاصة الأمير هشام بن عبد الرحمان ، فلمّا وصفه زياد بن عبد الرحمن للإمام مالك قال مالك:« ليت الله تعالى زين موسمنا بمثل هذا»[٤٧]. فكان لهذا الثناء وقعه في نفوس الأمويين ، وبخاصة الأمير هشام الذي بدأ يتقرب من الفقهاء المالكية ويتودد إليهم ، فلما مر بسعيد بن أبي هند[٤٨] ، وهو أحدهم ، قال له: « لقد ألبسك مالك ثوبًا جميلاً»[٤٩] ، كما أراد أن يولي زياد شبطون القضاء ، فرفض هذا الأخير. ويمكن القول بأن قصر مدة إمارة هشام ، والتي تقدر بحوالي ثمان سنوات فقط ، هي التي حالت دون ترسيم المذهب المالكي في الأندلس ، وأرجئ ذلك إلى إمارة ابنه الحكم.
- الصفات الحميدة التي اتصف بها فقهاء المالكية الأندلسيون ، أبرزها الزهد والورع والجهاد والقوة مثل أحمد بن خلوف[٥٠] ، وبعضهم كان مجاب الدعوة مثل بقي بن مخلد[٥١] وعتاب بن هارون[٥٢] ، كما كان يغلب على أغلبهم الوقار والهيبة ، وهذه الأوصاف أكسبتهم احترام الخاصة والعامة لهم ، كما مكنتهم من التأثير في المجتمع الأندلسي ، وساهمت بذلك في انتشار المذهب المالكي.
- بلوغ فقهاء المالكية شأوًا كبيرًا في العلم ، فقد تناولوا الموطأ بالدراسة والشرح ، من بينها كتاب في شرح الموطأ ليحيى بن إبراهيم بن مزين (ت سنة ٢٦٠هـ/٨٧٤)[٥٣] ، وكتاب "تفسير الموطأ" لعبد الملك بن حبيب(١٧٤- ٢٣٨ هـ / ٧٩٠ - ٨٥٣ م)[٥٤] وغيرهما. كما ألف هذا الأخير كتابه الموسوم " الواضحة " التي أصبحت أصلا ثانيا إلى جانب الموطأ ، فعكف عليها أصحاب الأندلس وتناولوها بالشرح والحفظ ، وظلوا كذلك إلى أن ألف محمد بن أحمد بن عبد العزيز العتبي (ت ٢٥٥هـ/ ٨٦٩م)[٥٥] كتبه المسماة " العتبية " ، فاعتمدها أهل الأندلس وهجروا الواضحة وما سواه[٥٦] ، ولا يمكن في هذا المجال حصر مؤلفات فقهاء المالكية نظرا لكثرتها ولتعدد فنونها. إضافة إلى ذلك ، فإنهم كانوا يقومون بنشر مذهبهم عن طريق تلقينه ، إلى جانب علوم أخرى ، لطلبة العلم.
- شخصية الإمام مالك بن أنس ، كان لها دور هام في انتشار مذهبه في الأندلس وفي غيرها من مناطق العالم الإسلامي ، إذ يعتقد المالكية أن عالم المدينة المقصود من وراء الحديث المنسوب إلى النبي ﷺ والذي نصه: « يضربون أكباد الإبل ويطلبون العلم فلا يجدون عالما أعلم من عالم المدينة »[٥٧] هو الإمام مالك.[٥٨]

وقد ساق القاضي عياض في كتابه ترتيب المدارك جل ما يتعلق بأوصاف الإمام مالك الخَلْقية والخُلُقية ، وأقوال أهل العلم فيه ، مما يدفع إلى الاعتقاد بأن المذهب المالكي هو الأولى بالإتباع من المذاهب السنية الثلاثة الأخرى ، وما يؤيد ذلك أن كبار الفقهاء المعاصرين له قد عدَّلوه ، وعلى رأسهم سفيان بن عيينة(١٠٧- ١٩٨ هـ/ ٧٢٥- ٨١٤ م)[٥٩] الذي قال ، عند بلوغه وفاة الإمام مالك ،:« ما تُرك على الأرض مثلُه.. مالك إمام ، ومالك عالم أهل الحجاز ، ومالك حجة في زمانه ، ومالك سراج الأمة ، وما نحن ومالك ، إنما كنا نتبع آثار مالك...»[٦٠] وقال الإمام الشافعي (١٥٠- ٢٠٤ هـ/ ٧٦٧- ٨٢٠ م)[٦١] -وهو أحد تلاميذ الإمام مالك-: « إذا ذُكر العلماء فمالك النجم ، ولم يبلغ أحد في العلم مبلغ مالك لحفظه وإتقانه وصيانته...»،[٦٢] وكان يقول عنه الإمام الأوزاعي: « عالم العلماء وعالم أهل المدينة ومفتي الحرمين »[٦٣] ، وقال فيه الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤- ٢٤١هـ/ ٧٨٠- ٨٥٥م)[٦٤]:« مالك سيد من سادات أهل العلم ، وهو إمام في الحديث والفقه ، ومَن مثلُ مالك متبعٌ لآثار من مضى؟ مع عقل وأدب ...».[٦٥]

هذه الشهادات من لدن أئمة المذاهب السنية الثلاثة الأخرى وبعض كبار علماء هذه الأمة ، كان لها تأثير كبير في تقبل سكان الأندلس خاصة للمذهب المالكي ، وانتشاره بالتالي في هذا الجزء من العالم الإسلامي. فالعوامل التي سبق لنا ذكرها تفاعلت وأدت إلى انتشار المذهب المالكي في أوساط الخاصة والعامة على حد سواء ، وجعلت من الأندلس قلعة مالكية منيعة ، تحطمت عند أسوارها كل المذاهب الأخرى ، إذ لم يفلح أي مذهب من الدخول والاستقرار في الأندلس أمام المقاومة المستميتة التي كان يبديها فقهاء المالكية خاصة. وظلت الأندلس مالكية إلى غاية سقوط مملكة بني الأحمر بغرناطة على يد المسيحيين سنة ٨٩٧هـ/ ١٤٩٢م ، والذي يمثل نهاية الوجود الإسلامي في الأندلس.

خاتمة

بعد هذا العرض يمكننا القول ؛ بأن الأندلس كانت بحق المركز الرئيس للمالكية في العالم الإسلامي ، بعد تعرض المذهب المالكي لبعض الأزمات في المناطق الأخرى التي كان ينتشر بها. فقدْ فَقَدَ المذهب المالكي سيطرته على مصر نتيجة مزاحمة المذهب الشافعي

دورية إلكترونية، محكّمة، ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

لـه ، لأن صاحبه استقر بمصر من ١٩٩ إلى ٢٠٤هـ/ ٨١٤-٨١٩م ، وهـذا مـا سـمح لـه بتكـوين مدرسـة فقهيـة جلبـت إليهـا أعـدادًا مـن المصريين. أما في إفريقية والمغرب ، فقد تعرض المذهب المالكي لأزمة خانقـة كـادت أن تقضـي عليـه ، وتتمثـل فـي قيـام الدولـة العبيديـة أو الفاطمية الشيعية التي تأسست بإفريقية (تونس) سنة ٢٩٧هـ/٩٠٩م ، ثـم انتقلت إلى مصر سنة ٣٦٠هـ/٩٦٩م ، وخـلال هـذه الفتـرة عـانى فقهـاء المالكيـة فـي إفريقيـة والمغـرب مـن التقتيـل والتشـريد والسـجن والتعذيب على يد حكام هذه الدولة. وبقيت الأندلس في منأى عن هذه الأزمات ، وساهمت في ثبات المذهب المالكي في المغرب.

وقد أنجبت الأندلس فقهاء أجلاء ضالعين في الفقه المالكي ، كان لهم نشاط علمي حثيث ، تمثل أساسًا في إثراء الفقه المالكي بمؤلفات ذات قيمة علمية كبيرة ، من أمثلتهم أبو الوليد الباجي (٤٠٣-٤٧٤هـ/ ١٠١٢-١٠٨١م)[٦٦] ، وابن الطلاع محمد بن الفرج (٤٠٤-٤٩٧هـ/ ١٠١٤-١١٠٤م)[٦٧] ، وأبـو الوليـد محمـد بـن أحمـد بـن رشـد الجـد (٤٥٠-٥٢٠ هـ/ ١٠٥٨-١١٢٦م)[٦٨] ، والحفيـد (٥٢٠-٥٩٥هـ/ ١١٢٦-١١٩٨م)[٦٩] ، ولا يسع المجال هنا لذكر كل فقهاء المالكية الأندلسيين ، وجرد كل مؤلفاتهم. كما تجب الإشارة في هذا المقام إلى الدور الذي لعبه هؤلاء الفقهاء في الذب عن المذهب المالكي في الأندلس ومنع تسلل أي مذهب آخر إليها ، وظل الأمر كذلك إلى غاية سقوط مملكة غرناطة.

الهوامش

(١) أوزاع أو الأوزاع اسم قرية على مقربة من باب الفراديس من دمشق ، ينظر الحميري ، الروض المعطار في خبر الأقطار ، تحقيق إحسان عباس ، مؤسسة ناصر للثقافة ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٠ ، ص ٦٣.

(٢) ابن حبان البستي ، مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار ، تحقيق مرزوق علي إبراهيم ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع المنصورة ، ط١ ، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م ، ص ٢٨٥ ، ٢٨٦. وشمس الدين الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، تحقيق شعيب الأرنووط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٩ ، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م ، ج٧ ص١٠٧ وبعدها ، رقم ١٠٦٣. ومحمد بن سعد ، الطبقات الكبرى ، تحقيق إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٦٨ ، ج٧ ص ٤٨٨. وابن خلكان ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، تحقيق إحسان عباس ، دار صادر بيروت ، ط١ ، ١٩٧١ ، ج٣ ص ١٢٧.

(٣) خير الدين الزركلي ، الأعلام ، دار العلم للملايين ، ط١٥ ، ماي ٢٠٠٢ ، ج٣ ص ٣٢٠.

(٤) المقري التلمساني ، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، تحقيق إحسان عباس ، دار صادر بيروت ، ط١ ، ١٩٦٨ ، ج٣ ص ٣٢٠.

(٥) أنجيل جنثالث بالنثيا ، تاريخ الفكر الأندلسي ، ترجمه حسين مؤنس ، مكتبة الثقافة الدينية ، د. ت ، ص٤١٧.

(٦) إحسان عباس ، تاريخ الأدب الأندلسي(عصر سيادة قرطبة)، دار الثقافة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٦٠ ، ص ٢٤.

(٧) ترجمته في: القاضي عياض ، ترتيب المدارك وتقريب المسالك ، ضبطه وصححه محمد سالم هاشم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م ، ج١ ص ١٩٩- ٢٠٠ — الضبي ، بغية الملتمس ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م ، ج٢ ص ٥٧٥ رقم ١٢٧٦ — الحميدي ، جذوة المقتبس تحقيق روحية السويفي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م ، ص٢٩١ رقم ٧٤٨.

(٨) ترجمته في: ابن الفرضي ، تاريخ علماء الأندلس ،تحقيق روحية السويفي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م ، ص١٣١و ١٣٢ ، رقم ٤٥٨ - القاضي عياض ، المصدر السابق ، ج١ ص ٢٠٠ وبعدها — الضبي ، المصدر السابق ، ج١ ص٣٧٢ رقم ٧٥٣ — الحميدي ، المصدر السابق ، ص ١٩١ ، ١٩٢ رقم ٤٣٩ (مع اختلاف في تحديد سنة وفاته).

(٩) القاضي عياض ، المصدر السابق ، ج١ ص ١٩٩.

(١٠) ابن الفرضي ، المصدر السابق ، ص ٢٧٢.

(١١) ابن القوطية ، تاريخ افتتاح الأندلس ، تحقيق وتعليق إسماعيل العربي المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، ١٩٨٩ ، ص٤١.

(١٢) الزركلي ، المرجع السابق ، ج ٤ ص ١٦٠. الذهبي ، المصدر السابق ، ج ٦ ص ٣٢٥ وبعدها.

(١٣) القاضي عياض ، المصدر السابق ، ص ١٠١. وبالنسبة لترجمة أبي جعفر المنصور ، يمكن العودة إلى الذهبي ، المصدر السابق ، ج٧ ص ٨٣ وبعدها ، رقم ١٠٥٢ — الزركلي ، المرجع السابق ، ج ٤ ص ١١٧.

(١٤) القاضي عياض ، المصدر السابق ، ج١ ص ١٠٢-١٠٣.

(١٥) المصدر نفسه ، ج١ ص ٢٠٠.

(١٦) المقري ، المصدر السابق ، ج ٢ ص٤٦ —

(١٧) القاضي عياض ، المصدر السابق ، ج١ ص ٢٠٠.

(١٨) الضبي ، المصدر السابق ، ج٢ ص ٥٧٥ — الحميدي ، المصدر السابق ، ص ٢٩١.

(١٩) القاضي عياض ، المصدر السابق ج١ ص ٢٠١.

(٢٠) الذهبي ، المصدر السابق ، ج٩ ص ٣١١.

(٢١) أشهر فقهاء الأندلس ، أخذ الموطأ عن مالك ولازمه حتى آخر أيامه ، وهو صاحب أشهر رواية لهذا الكتاب. يمكن العودة إلى: ابن الفرضي ، المصدر السابق ، ص ٤٣١ ، رقم ١٥٥٦ — الحميدي ، المصدر السابق ، ص ٣٤٥و ٣٤٦ ، رقم ٩٠٩ — الذهبي ، المصدر السابق ، ج ١٠ ص ٥١٩ ، رقم ١٧٣٠ — القاضي عياض ، المصدر السابق ، ج١ ص ٣١٠ وبعدها.

(٢٢) ابن الفرضي ، المصدر السابق ، ص٤٣١.

(٢٣) القاضي عياض ، المصدر السابق ، ج١ ص ١٩٩.

(٢٤) ابن الفرضي ، المصدر السابق ، ص ٢٩٤ رقم ١٠٩٦.

(٢٥) ابن الفرضي ، المصدر السابق ، ص ١٠٣ ، رقم ٣٦٥ — الحميدي ، المصدر السابق ، ص١٧٣ ، رقم ٣٨٢.

(٢٦) ابن الفرضي ، المصدر السابق ، ص ١٠١ ، رقم ٣٥٩ — الحميدي ، المصدر السابق ، ص ١٧١ ، رقم ٣٧٢.

(٢٧) ابن الفرضي ، المصدر السابق ، ص ١٣٧ ، رقم ٤٧١ — الحميدي ، المصدر السابق ، ص٢٠٤ ، رقم ٤٧٦.

(٢٨) ابن الفرضي ، المصدر السابق ، ص١٣٦ رقم ٤٦٩ — الحميدي ، المصدر السابق ، ص ٢٠٧ ، رقم ٤٨٦.

(٢٩) ابن حيان القرطبي ، السفر الثاني من كتاب المقتبس ، تحقيق محمود علي مكي ، مركز فيصل للبحوث وللدراسات الإسلامية ، د.ت. ص١٩٩.

(٣٠) حسين مؤنس ، شيوخ العصر في الأندلس ، دار الرشاد ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧ ، ص ١٥.

(٣١) لقبه الإمام مالك بعاقل الأندلس ، أصله من قبيلة مصمودة البربرية ، صاحب إحدى أشهر روايات الموطأ ترجمته عند المقري ، المصدر السابق ، ج٢ ص٩.

دورية إلكترونية، محكّمة، ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

(٣٢) عبد الرحمان بن خلدون ، المقدمة ، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس خليل شحادة ، مراجعة سهيل زكار ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م ، ص ٥٦٨.

(٣٣) أبو عبد الله أسد بن الفرات بن سنان ، قاضي القيروان وفاتح صقلية ، ومصنف الأسدية في الفقه المالكي ، ينظر: أبو العرب تميم ، طبقات علماء إفريقية ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، د.ت. ص٨١..٨٣ - أبو بكر المالكي ، رياض النفوس ، تحقيق بشير البكوش ، دار الغرب الإسلامي ، ط٢ ، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م ، ج١ ص ٢٥٤.

(٣٤) القاضي عياض ، المصدر السابق ، ج١ ص ٣٣٩ وبعدها — ابن خلكان ، المصدر السابق ، ج٣ ص ١٨٠ وبعدها — أبو العرب تميم ، المصدر السابق ، ص ١٠١ -الزركلي ، المرجع السابق ، ج٤ ص٥.

(٣٥) القاضي عياض ، المصدر السابق ، ج١ ص٢٤٣ وبعدها — ابن خلكان ، المصدر السابق ، ج٣ ص٣٦ -الزركلي ، المرجع السابق ، ج٤ ص ١٤٤.

(٣٦) القاضي عياض ، المصدر السابق ، ج١ ص ٢٥٠ وبعدها —الزركلي ، المرجع السابق ، ج٣ ص ٣٢٣.

(٣٧) القاضي عياض ، المصدر السابق ، ج١ ص ٢٥٩ وبعدها —الزركلي ، المرجع السابق ، ج٣ ص ٣٣٣.

(٣٨) شمس الدين المقدسي ، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ، وضع حواشيه محمد أمين الضناوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٣م/ ١٤٢٤هـ، ص ١٣٠.

(٣٩) ابن الفرضي ، المصدر السابق ، ص ٦٦ رقم ٢٢٢.

(٤٠) المصدر نفسه ص ٤٦ رقم ١٤٢.

(٤١) المصدر نفسه ، ص ٥٩ رقم ١٩٥.

(٤٢) هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم أبو محمد الظاهري (٣٨٤- ٤٥٦هـ/ ٩٩٤- ١٠٦٤م) عالم الأندلس وأحد أئمة الإسلام ، له عدة مؤلفات في علوم مختلفة ، ترجمته عند الحميدي ، المصدر السابق ، ص ٢٧٧ رقم ٧٠٨ — الضبي ، المصدر السابق ، ج٢ ص ٥٤٣ ، رقم ١٢٠٨- المقري ، المصدر السابق ، ج ٢ ص ٧٧.

(٤٣) ابن حزم ، رسائل ابن حزم الأندلسي ، تحقيق إحسان عباس ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط٢ ، ١٩٨٧ ، ج٢ ص٢٢٩.

(٤٤) الخشني ، قضاة قرطبة وعلماء إفريقية ، صححه ونشره السيد عزت العطار الحسيني ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٢ ، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م ، ص١٤ - ابن الفرضي ، المصدر السابق ، ص ٢٩٤.

(٤٥) الخشني ، المصدر السابق ، ص١١.

(٤٦) توجد أمثلة عن مالكيين عينوا قضاة في الأندلس في عهد الدولة الأموية ، ذكرهم ابن الفرضي ، منهم أحمد بن موسى بن أحمد أبو بكر بن الإمام ، ص ٥٧ ، رقم ١٨٨ ، وحزم بن غالب الرعيني ، ص ١٠٢ رقم ٣٦١.

(٤٧) ابن القوطية ، المصدر السابق ، ص ٤٦ - المقري ، المصدر السابق ، ج ١ ص ٣٣٧.

(٤٨) يكنى أبا عثمان ، أصله من طليطلة ، رحل ولقي مالك بن أنس الذي كان يسميه الحكيم ، ترجمته عند ابن الفرضي ، المصدر السابق ، ص١٣٦ رقم ٤٦٩ —الحميدي ، المصدر السابق ، ص ٢٠٧ ، رقم ٤٨٦.

(٤٩) ابن القوطية ، المصدر السابق ، ص ٤٧.

(٥٠) ابن الفرضي ، المصدر السابق ، ص ٦٢ رقم ٢٠٦.

(٥١) نفسه ، ص٨٦ ، رقم ٢٨٣.

(٥٢) نفسه ، ص ٢٤١ ، رقم ٨٨٨.

(٥٣) الحميدي ، المصدر السابق ، ص ٣٣٧ ، رقم ٨٨٠

(٥٤) ابن الفرضي ، المصدر السابق ، ص ٢٢١ ، رقم ٨١٦ —الحميدي ، المصدر السابق ، ص ٢٥٠ ، رقم ٦٢٨.

(٥٥) ابن الفرضي ، المصدر السابق ، ص ٢٩٧ ، رقم ١١٠٤ — الحميدي ، المصدر السابق ، ص ٣٦ ، رقم ٥.

(٥٦) ابن خلدون ، المصدر السابق ، ص ٥٦٩.

(٥٧) أبو عبد الرحمان أحمد النسائي ، السنن الكبرى ، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداوي وسيد كسروي ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط١ ، ١٤١١هـ/ ١٩٩١ ، ج٢ ص ٤٨٩.

(٥٨) القاضي عياض ، المصدر السابق ، ج١ ص ٣٣.

(٥٩) محدث الحرم المكي ، الإمام الكبير ، حافظ العصر ، شيخ الإسلام ، كان إماماً عالماً ثبتاً حجة زاهداً ورعاً مجمعاً على صحة حديثه وروايته ، وحج سبعين حجة ، تنظر ترجمته عند الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، المصدر السابق ، ج٨ ص ٤٥٤ وما بعدها — ابن خلكان ، المصدر السابق ، ج٢ ص ٣٩١ —الزركلي ، الأعلام ، ج٣ ص١٠٥.

(٦٠) القاضي عياض ، المصدر السابق ، ج١ ص ٣٤- ٣٥.

(٦١) عالم العصر ، ناصر الحديث ، فقيه الملة ، صاحب إحدى المذاهب السنية الأربعة ، ترجمته عند: الذهبي ، المصدر السابق ، ج ١٠ ص ٥ إلى ٩٩ — ابن خلكان ، المصدر السابق ، ج٤ ص١٦٣ إلى ١٦٩ —الزركلي ، المرجع السابق ، ج٦ ص٢٦.

(٦٢) القاضي عياض ، المصدر السابق ، ج١ ص ٦٢.

(٦٣) المصدر نفسه ، ج١ ص ٣٥.

(٦٤) صاحب أحد المذاهب السنية الأربعة ، إمام المحدثين ، كان يحفظ مليون حيث ، ينظر ابن خلكان ، المصدر السابق ، ج١ ص ٦٣ إلى ٦٥ — الذهبي ، المصدر السابق ، ج١١ ص ١٧٧ وما بعدها — الزركلي ، المرجع السابق ، ج١ ص ٢٠٣ — ابن سعد ، الطبقات الكبرى ، تحقيق إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٦٨ ، ج٧ ص ٣٥٤ و٣٥٥.

(٦٥) المصدر نفسه ، ج١ ص٦٢.

(٦٦) أحد كبار فقهاء المالكية في الأندلس في عصر ملوك الطوائف ، له مؤلفات قيمة منها: "إحكام الفصول في أحكام الأصول" ، وكتاب "المنتقى" وهو في شرح موطأ مالك ، وشرح "المدونة" ، وناظر ابن حزم صاحب المذهب الظاهري ابن سعيد المغربي ، المغرب في حلى المغرب ، تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف ، ط٤ ، د.ت ، ج١ ص٤٠٤.

(٦٧) فقيه مالكي له مؤلفات أهمها "نوازل الأحكام النبوية" ، وله كتاب في" الشروط " أو "الوثائق " وله " سند في موطأ يحيى " ابن بشكوال ، الصلة ، اعتنى به ووضع فهارسه صلاح الدين الهواري ، المكتبة العصرية ، صيدا- بيروت ، ط١ ، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م ، ص٤٤٢ ، رقم ١٢٤٢ — ابن سعيد المغربي ، المصدر السابق ج١ ص١٦٥.

(٦٨) فقيه عالم حافظ للفقه عارف بالفتوى على مذهب مالك ، له عدة مؤلفات من بينها ، "الفتاوى" و"البيان والتحصيل" وغيرهما ، ينظر ابن بشكوال ، المصدر السابق ، ص ٤٥٠.

(٦٩) فقيه الأندلس وعالمها ، لم ينشأ في الأندلس مثله كمالا وعلما وفضلا ، ألف في الفقه والفلسفة والطب وغيرها من العلوم ، ينظر ابن الأبار ، التكملة لكتاب الصلة ، تحقيق عبد السلام الهراس ، دار الفكر ، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م ، ج٢ ص ٧٣ و٧٤ —ابن سعيد ، المصدر السابق ، ج١ ص ١٠٤.

الأستاذ صفي الدين محي الدين في سطور:

شهادة البكالوريا: جوان ١٩٧٨. شهادة الليسانس: سبتمبر ١٩٨٤ ، تخصص تاريخ. شهادة الماجستير: جوان ٢٠٠٨ ، تخصص تاريخ وحضارة الأندلس. مسجل للسنة الثانية في تحضير رسالة الدكتوراه. عضو في مخبر للبحث العلمي بجامعة معسكر ، بعنوان: الأوقاف في الجزائر خلال العصر الوسيط. شارك في الملتقى الوطني حول " المدن التجارية في الجزائر عبر العصور" الذي عقد بجامعة معسكر يومي ١٧-١٨ مارس ٢٠١٠.

دورية إلكترونية، محكّمة، ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449